

ستدعم المنظومة الكهربائية بـ ٧٥٠ ميغا واط عند انتهاء تنفيذها

رئيس الوزراء يستعرض مراحل إنجاز عقد تأهيل واستثمار محطة دير علي



الوطن

استعرض المهندس حسن عرونس رئيس مجلس الوزراء في اجتماع له مع أعضاء المجلس المراحل التي تم إنجازها لإبرام عقد تشاريكية مع شركة وطنية لتأهيل وتشغيل واستثمار محطة ديرعلي بمحطة الكهرابائية بنحو ٧٥٠ ميغا واط إضافية عند الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثالثة، وأكثر من ٢٠٠ ميغا واط من المرحلتين الأولى والثانية بعد تأهيلها زيادة عما ينتج حالياً. وأكد المهندس عرونس ضرورة تصافر جميع الجهود وبذل كل الإمكانيات المتاحة لتسهيل الصعوبات وتقديم كل التسهيلات اللازمة والعمل بشكل علمي وفني متوازن وفق قانون التشاريكية للحفاظ على حقوق الطرفين بما يعكس روح العمل كفريق وطني واحد هدفه وضع المشروع في الخدمة والذي يعد خطوة مهمة في سياق تطبيق

قانون التشاريكية مع قطاع الأعمال الوطني، حيث يعد عقد التشاريكية لتأهيل وتشغيل واستثمار محطة ديرعلي الأول من نوعه

وفق قانون التشاريكية رقم ٥ لعام ٢٠١٦، وتكررت المداخلات على أهمية المشروع كونه يأتي ضمن الجهود الحكومية لزيادة

الطاقة التوليدية لمحطات التوليد بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة على الكهربية المنزلية والصناعية وسد جزء من الفجوة

بين العرض والطلب على الكهربية. حضر الاجتماع وزراء الكهربية والمالية والدولة لشؤون الاستثمار والأمن العام لرئاسة مجلس الوزراء ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي وعدد من المديرين العمانيين في وزارتي الكهربية والنقط والشريك الوطني. يذكر أن قانون التشاريكية يضع الإطار القانوني الناظم لإعادة تأهيل وتطوير منشآت القطاع العام الإنتاجية والمرافق العامة بما يحقق مصلحة الدولة والتقليل من المديونية وخاصة في المشاريع ذات التكلفة الكبيرة من جهة والبعد الاجتماعي الخدمي من جهة أخرى. كما يهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والاستفادة من قدرات القطاع الخاص ومرونته في مجالات التشغيل والصيانة والتسويق وتحسين الكفاءة وتخفيض التكلفة وزيادة سرعة إنجاز المشاريع وتأمين المزيد من فرص العمل.

تفاهم بين «التجاري» و«ضمان مخاطر القروض» لضمان قروض الصناعيين في المدن الصناعية عثمان لـ«الوطن»: حتى الآن لا يمكن ضمان القرض الذي يزيد على ٢٠٠ مليون ليرة وهناك مقترح لحل المشكلة



عبد الهادي شباط

كشفت مصادر في مجلس إدارة مؤسسة «ضمان مخاطر القروض» لـ«الوطن» عن تفاهم بين المؤسسة والمصرف التجاري السوري حول ضمان قروض الصناعيين في المدن الصناعية حيث يقول رهن الأرض «المقاسم المخصصة للصناعيين» في المدن الصناعية دون تمويل المصارف لأصحاب هذه المقاسم عند رغبتهم في الحصول على تمويل لبناء منشأة صناعية أو شراء معدات وخطوط إنتاج، وذلك لعدم قبول المخاطر بوضع رهن درجة ثانية على هذه المقاسم، بينما طلب الكثير من الصناعيين في حديث لهم مع «الوطن» ضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة التي تحول دون حصولهم على التمويل اللازم متابعة نشاطهم الصناعي وخاصة تأمين مستلزمات البناء وتجهيز المنشآت الصناعية. وفي اتصال لـ«الوطن» مع مدير مؤسسة «ضمان مخاطر القروض» قيس عثمان اعتبر أن هذا المنتج يأتي ضمن أربعة منتجات مصرفية جديدة تم إطلاقها من المؤسسة مؤخراً وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة عليها وهي: ضمان مخاطر قروض المشاريع الزراعية والصناعية والطاقات المتجددة وقروض المهن

الحرفية والورش، لكن مدير المؤسسة اعتبر أن رأسمال المؤسسة الحالي يحول دون منح ضمانات للقروض الكبيرة حيث يمكن للمؤسسة ضمان حتى ٧٠ بالمائة من قيمة القرض وبما لا يتجاوز ٢ بالمائة من رأسمال المؤسسة الحالي البالغ (٥) مليارات ليرة وبالتالي لا يمكن ضمان ما يعادل نحو ٢٠٠ مليون ليرة واستثناء بعض التمويلات الخاصة بالمشاريع ذات الطابع الإستراتيجي، حيث يمكن ضمان هذه القروض بما لا يتجاوز ٤ بالمائة من رأسمال المؤسسة وهو ما يعادل نحو ٢٠٠ مليون ليرة وفي النهاية حتى هذا الرقم من الضمان متواضع ويقيّد حركة المؤسسة في الضمان، وأن الحل يكمن في زيادة رأسمال المؤسسة بسبب حالة التضخم التي حصلت منذ عام ٢٠١٦، وهناك مقترح يتم العمل على صياغته لرفع رأسمال المؤسسة بما يسمح لها بتوسيع نشاطها وإطلاق منتجات جديدة، مبنياً أن هناك العديد من الطلبات لدى المصارف لقروض تحتاج ضمانات ودراسات وخلاصتها أن المؤسسة (حزيران) وسيتم نشر بيانات عن عمل المؤسسة في وقت لاحق بعد أن يكون تم تحقيق وتنفيذ جزء من خطة عمل المؤسسة، وكان مدير عام المؤسسة قد أوضح أن هناك عشرات المشاريع المتنوعة التي تندرج ضمن المنتجات التي تقدمها المؤسسة للراغبين بإقامة مشاريعهم والمتقدمين بطلبات تمويل للمصارف العامة أو الخاصة، كما أن المؤسسة وقعت في وقت سابق اتفاقيات عمل مع ٤ مصارف عامة و٦ مصارف خاصة لضمان مخاطر القروض وتم الطلب من مديري الائتمان في هذه المصارف موفاة المؤسسة بطلبات تمويل القروض لضمان مخاطرها. وأطلقت المؤسسة أيضاً موقعها الإلكتروني الجديد الذي يهدف إلى تسويق منتجاتها والخدمات التي تقدمها في مختلف المدن والمناطق الصناعية وللصغار والمستهلكين، حيث يمكن ضمان القروض والمصارف التي يمكن للمؤسسة تقديم طلبات التمويل إليها - حسب عثمان- الذي أكد حرص المؤسسة أيضاً على التعاون مع غرف الصناعة والزراعة والمدن والمناطق الصناعية للاطلاع على حاجة الأسواق وتلبية طلبات الصناعيين وأصحاب المشاريع. وتعمل المؤسسة حالياً على امتنع كل أعمالها المقبل (حزيران) وسيتم نشر بيانات عن عمل المؤسسة في وقت لاحق بعد أن يكون تم تحقيق وتنفيذ جزء من خطة عمل المؤسسة، وكان مدير عام المؤسسة قد أوضح أن هناك

٤١ بالمائة نسبة تنفيذ زراعة القطن والإنتاج المتوقع أقل من العام الماضي الخليف لـ«الوطن»: وزارة الزراعة لم تف بوعودها

رامز محفوظ

كشف رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الاتحاد طالب خلال مؤتمر القطن بدراسة واقع كل محافظة منتجة للقطن حسب المناخ والتربة، إضافة إلى التوسع بزراعة محصول القطن لأنه محصول إستراتيجي، وتأمين أصناف جديدة من بذار القطن تكون إنتاجيتها جيدة من أجل تطوير عملية زراعتها. وأكد الخليف أنه رغم وعود وزارة الزراعة بتأمين أصناف جديدة من بذار القطن لكنها لم تف بوعودها، مؤكداً أن أصناف البذار التي توزع على مزارعي القطن حالياً قديمة وذات مردود إنتاجي ضعيف، مؤكداً أنه يجب العمل على تأمين كل مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبذار ومحروقات لري الأراضي والتوسع كذلك بزراعة المحصول بهدف تشجيع المزارعين على زراعة القطن. ولفت الخليف إلى أن مزارعي القطن طالبوا خلال المؤتمر بتأمين كل مستلزمات الإنتاج لكنها لم تتوافر بالشكل المطلوب، كما لم تتم زراعة المحصول بالشكل الأمثل، وأكدوا ضرورة توفير الري اللازم للمحصول من خلال تأمين المحروقات والعمل على تشغيل المحركات التي تعمل على سلباً بالنسبة لآبار الري التي تعمل على الكهربية، كما أن كمية المحروقات الموزعة كانت غير كافية لآبار الري التي تعمل على الديزل، ما يضطر مزارعي القطن أحياناً إلى شراء المازوت من السوق السوداء بسعر مرتفع بسبب عدم توافر الكميات الكافية من المازوت المدعوم من أجل الاستمرار بزراعة محصول القطن.

وطالب الخليف وزارة الري بإعادة تأهيل وتشغيل آقنية الري المتوقفة والضرورية لري المحصول، مبيناً أن آقنية الري في بعض المناطق المزروعة بالقطن في محافظة الرقة مقبولة وتلبي الحاجة، على حين تحتاج الموجودة في بعض المناطق في محافظة الحسكة إلى تأهيل.

وبالنسبة للمساحات المزروعة بالقطن في العام الحالي، أفاد الخليف بأنها تعتبر قليلة وقريبة من المساحات المزروعة في العام الماضي، متوقفاً أن يكون الإنتاج هذا العام أقل بنسبة قليلة من إنتاج العام الماضي.

وكان الخليف قد طالب في تصريح صحفي أمس بتقديم الدعم الكامل لمزارعي القطن في الوقت المناسب، مشدداً على أهمية تحفيز المزارعين مادياً من خلال زيادة سعر التسويق بشكل مستمر بما يتناسب مع تكاليف الإنتاج. وبين مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة أحمد حيدر أن أولوية الوزارة تتمثل في تقديم الدعم للقطاع الزراعي للمحاصيل الإستراتيجية كالقطن عبر تقديم الدعم التقني والإرشادي لمزارعي القطن، مشيراً إلى أن الدعم يشمل أيضاً تأمين البذار والأسمدة والمحروقات وفق الإمكانيات المتاحة ومتابعة حالة المحصول بشكل مستمر عبر الوحدات الإرشادية. من جهة أوضح رئيس دائرة المحاصيل الحقلية في مديرية الإنتاج النباتي أحمد حميدي أن إجمالي المساحات المزروعة بالقطن حتى تاريخه بلغت ٢٣٤٠٧ هكتارات من المساحة المخطط تنفيذها والبالغة ٥٧٣٦٥ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٤١ بالمائة، لافتاً إلى أن عملية الزراعة مستمرة في بعض المناطق وبسبب محدودية.

من ١٥٠ مليوناً إلى أكثر من ١,٥ مليار ليرة.. رفع رسوم تراخيص البناء في «ماروتا سيتي» ١١ ضعفاً محافظة دمشق: لا علاقة لنا بتحديد قيم التحسين بل حددته وزارة الإدارة المحلية وفقاً للسعر الراج

طلال ماضي



بعد توقف إصدار التراخيص في «ماروتا سيتي» منذ نهاية العام الماضي، وانتظار أكثر من ١٥ مقسماً الحصول على التراخيص لمباشرة البناء، أصدر المكتب التنفيذي في محافظة دمشق القرار رقم ٥٠٥ الذي حصلت عليه «الوطن» على نسخة منه حدد أسس حساب رسوم مقابل التحسين الجديد لرخص البناء وتسوية المخالفات، وذلك بناء على أحكام قانون الإدارة المحلية، وعلى القانون المالي للوحدات الإدارية. واعتمد القرار أسس حساب القيمة الراجعة للمتر المربع من الأرض في حساب رسوم البناء ورسم مقابل التحسين المعتمد من مديرية مالية دمشق وفقاً للقانون المالي للوحدات الإدارية.

مدير التخطيط والتخطيط العمراني في محافظة دمشق المهندس حسن طرابلسي بين في الوحيدة التي اعترضت على الرسوم في وزارة الإدارة المحلية، لكن الوزارة رفضت الاعتراض وردت بأن القانون لا يعدل إلا بقانون، مشيراً إلى أن بعض المالكين يأملون أن يكون هناك تعديل على الرسوم أو أمل بتقسيم مبلغ الرخصة إلا أن الوضع على حاله حتى الآن.

واعتمد القرار تكلفة المتر الطابقي على الهكل بمبلغ ٥٠٠ ألف ليرة، كما حدد قانون، والرخصة التي كانت تكلفتها ١٥٠ مليون ليرة ارتفعت إلى أكثر من ١,٥ مليار ليرة.

خبراء عقارات: القيمة الراجعة على المبيع فرضت مرتين

ولفت طرابلسي إلى أن محافظة دمشق هي الوحيدة التي اعترضت على الرسوم في وزارة الإدارة المحلية، لكن الوزارة رفضت الاعتراض وردت بأن القانون لا يعدل إلا بقانون، مشيراً إلى أن بعض المالكين يأملون أن يكون هناك تعديل على الرسوم أو أمل بتقسيم مبلغ الرخصة إلا أن الوضع على حاله حتى الآن.

UNDP
PROCUREMENT NOTICE
(UNDP-SYR-ITB-025-22)
Invitation to Bid
Providing, installing, and testing traditional bakeries for the making of pastries and traditional local (thick) bread with their accessories- Svria
UNDP invites qualified and eligible Firms to submit Bids for the above Invitation to Bid
Bids shall be submitted by 09th June 2022 at 14:00 PM
For more information, interested firms may download freely the solicitation document from the UNDP Web Site at the following address:
www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html
procurement-notices.undp.org/
www.facebook.com/UNDP.Syria

UNDP
إعلان استئراج عروض أسعار
(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
SYR- ITB -025-22
دعوة لتقديم عروض
تقديم وتركيب وتجريب الأفران التقليدية لصنع المعجنات والخبز المحلي التقليدي (السميك) مع ملحقاتها - سورية
يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركات المؤهلة لتقديم عروض للدعوة المذكورة أعلاه
آخر يوم لتقديم العروض 9 حزيران 2022 الساعة الثانية بعد الظهر بتوقيت دمشق
لمزيد من المعلومات، يمكن للشركات المهتمة تحميل طلبات استئراج العروض من موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العنوان التالي:
www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html
procurement-notices.undp.org/
www.facebook.com/UNDP.Syria